

Distr.: General
4 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 135 من جدول الأعمال المؤقت *

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023. وخلال هذه الفترة، عقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أربع دورات، ترأسها جانيت سانت لوران (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأغوس جوكو برامونو (إندونيسيا) نائبا للرئيس، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وعمران فانكر (جنوب أفريقيا)، مع جانيت سانت لوران (الولايات المتحدة الأمريكية) نائبة للرئيس، خلال عام 2023. وحضر جميع الأعضاء جميع الدورات.

ويتضمن الفرع الثاني من التقرير لمحة عامة عن أنشطة اللجنة، وحالة تنفيذ توصياتها وخططها لعام 2024. ويتضمن الفرع الثالث التعليقات التفصيلية للجنة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

300823 290823 23-15260 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة
3	ألف - لمحة عامة عن دورات اللجنة
4	باء - لمحة عامة عن خطط اللجنة لعام 2024
4	ثالثا - ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها
4	ألف - حالة تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة
8	باء - فعالية أنشطة المراجعة والتحقيق والتفتيش والتقييم التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكفاءتها وأثرها
12	جيم - مكتب الأخلاقيات
12	دال - إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
16	هـ - الموارد البشرية
17	واو - تقديم التقارير المالية
19	زاي - التنسيق بين الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة
20	حاء - التعاون والتواصل
20	رابعا - الاستنتاج
المرفقات	
21	الأول - حالة تنفيذ توصيات اللجنة
22	الثاني - خطة عمل اللجنة للفترة من 1 آب/أغسطس 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024

أولا - مقدمة

- 1 - أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها 248/60 اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بوصفها هيئة فرعية تخدم بصفة هيئة استشارية خبيرة وتساعد الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الرقابة. ووافقت الجمعية العامة بموجب قرارها 275/61 على اختصاصات اللجنة.
- 2 - وتقدم اللجنة، وفقا لاختصاصاتها، تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة يتضمن موجزا لأنشطتها وما يتصل بها من مشورة. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير ملاحظات اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها الصادرة في تقريرها السابق (A/77/273). ويغطي هذا التقرير السنوي السادس عشر الفترة من 1 آب/ أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023.
- 3 - ومطلوب من اللجنة أن تسدي المشورة إلى الجمعية العامة بشأن امتثال الإدارة للتوصيات المتعلقة بالمراجعة وغيرها من التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية؛ والفعالية العامة لإجراءات إدارة المخاطر وأوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية؛ والآثار العملية المترتبة على المسائل والاتجاهات الواردة في البيانات المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات؛ ومدى ملاءمة الممارسات المحاسبية وممارسات الإفصاح المتبعة في المنظمة. وتقدم اللجنة المشورة أيضا إلى الجمعية العامة بشأن الخطوات اللازمة اتخاذها لتيسير التعاون بين الهيئات الرقابية.

ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

ألف - لمحة عامة عن دورات اللجنة

- 4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات. وعُقدت إحدى دوراتها (الدورة الثانية والستون) خارج نيويورك. فعُقدت، لأول مرة، دورة للجنة خارج نيويورك في لجنة إقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)) وبعثة لحفظ السلام (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل))، في الناقورة، لبنان.
- 5 - وخلال الدورة الستين، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2022، انتخب الأعضاء بالإجماع عمران فانكر (جنوب أفريقيا) رئيسا، وجانيت سانت لوران (الولايات المتحدة الأمريكية) نائبة للرئيس لعام 2023. وعلاوة على ذلك، استضافت اللجنة الاجتماع السابع لممثلي (رؤساء أو أعضاء) لجان الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة وغيرها من المسائل التي تهم دوائر الرقابة التابعة للأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن اللجنة في موقعها الشبكي (www.un.org/ga/iaac) بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.
- 6 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت اللجنة ثلاثة تقارير: التقرير السنوي الذي قدمته اللجنة إلى الجمعية العامة عن الفترة من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2022 (A/77/273)؛ وتقريران مقدمان إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/77/763)، وعن الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2024 (A/78/95).

باء - لمحة عامة عن خطط اللجنة لعام 2024

7 - تضطلع اللجنة بمسؤولياتها، على النحو المحدد في اختصاصاتها، وفقاً للجدول الزمني المقرر لدورات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ودورات الجمعية العامة. وستواصل اللجنة جدول دوراتها وأنشطتها لكفالة تنسيق تفاعلها مع الهيئات الحكومية الدولية وإتاحة تقاريرها في المواعيد المحددة لها. وحددت اللجنة، في استعراض أولي لخطة عملها، المجالات التي ستكون محل التركيز الرئيسي لكل دورة من دوراتها الأربع المقرر عقدها في السنة المالية 2023 (انظر المرفق الثاني).

ثالثا - ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها

8 - يغطي الفرع الثالث من هذا التقرير خمسة مجالات رئيسية تتسق مع اختصاصات اللجنة، وهي توصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة؛ وفعالية وظيفية الرقابة الداخلية؛ وضوابط الإدارة وإدارة المخاطر؛ وتقديم التقارير المالية؛ والتعاون والتنسيق بين الهيئات الرقابية، فضلاً عن المواضيع الأخرى ذات الصلة.

ألف - حالة تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة

9 - إنَّ اللجنة مكلفة بتقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى كفالة امتثال الإدارة للتوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات والهيئات الرقابية الأخرى. وتؤكد اللجنة أنه إذا عولجت الملاحظات التي أبدتها الهيئات الرقابية معالجة تامة في وقتها، فإن احتمال تحقيق المنظمة لأهدافها سيتحسن كثيراً.

10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة، كإحدى ممارساتها المعهودة، حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة أنه يبدو أن تنفيذ الإدارة لتوصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة أخذ في التحسن بوجه عام، وتواصل اللجنة التشجيع على إحراز مزيد من التقدم.

مجلس مراجعي الحسابات

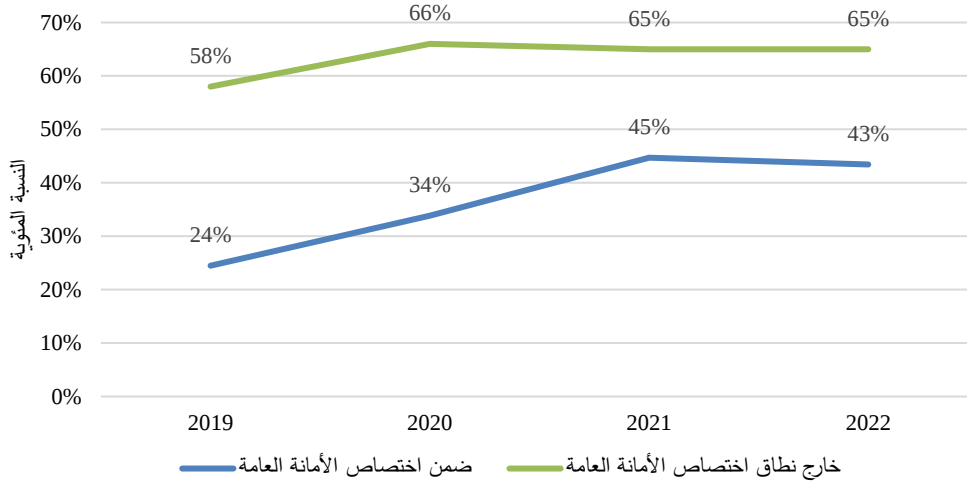
11 - تلقت اللجنة النسخ المسبقة لتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ووفقاً لما جاء في الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية السنوية لعام 2022 (A/78/215)، ظل متوسط معدل التنفيذ العام لتوصيات الفترات السابقة التي لم تُنفَّذ بعد بالنسبة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص المجلس ثابتاً عند حوالي 53 في المائة في عام 2022.

12 - ويبين الشكل الأول اتجاهاً مدته أربع سنوات في معدلات تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للكيانات التابعة للأمانة العامة وغير التابعة لها. وهذه المقارنة مفيدة في تقييم معدلات التنفيذ النسبية بين المنظمات التي تتشارك في بعض أوجه التشابه. وعلى النحو المبين في الشكل الأول، فعلى الرغم من أن معدل

تنفيذ الكيانات الخاضعة لاختصاص الأمانة العامة⁽¹⁾ انخفض بشكل طفيف في عام 2022، فإن الاتجاه العام في معدلات التنفيذ كان أفضل من النقطة المنخفضة البالغة 24 في المائة المبلغ عنها في عام 2019.

الشكل الأول

الاتجاهات في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة 2019-2022



13 - لاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن تنفيذ التوصيات من جانب الكيانات الخاضعة لاختصاص الأمانة العامة كان أقل قليلاً في عام 2022، فإن الاتجاه العام كان أفضل، مقارنةً بالمستوى المنخفض في عام 2019؛ بيد أن اللجنة توصي بأن تتخذ الإدارة مزيداً من الإجراءات لتحسين تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تحسيناً كبيراً.

14 - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في المجلد الأول، أبلغت اللجنة بأنه بالنسبة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم تقييم 111 توصية (42 في المائة) من أصل 262 توصية من توصيات الفترة السابقة على أنها قد نُفذت بالكامل، وتم تقييم 11 توصية أخرى (4 في المائة) على أنها تجاوزتها الأحداث (A/78/5) (المجلد الأول)).

15 - وأبلغت اللجنة أنه من بين توصيات الفترة السابقة البالغ عددها 140 توصية والتي لا تزال قيد التنفيذ، هناك 16 توصية من فترة الإصلاح السابق للإدارة (الممتدة من عام 2015 إلى عام 2018) وتتعلق بالمجالات التالية: إدارة الأصول، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة مخاطر الغش، وإدارة الخزنة، والسلامة والصحة المهنيين، وجودة البيانات، وإدارة المشاريع. ودرست اللجنة معدلات التنفيذ في الكيانات الأخرى الخاضعة لاختصاص الأمانة العامة وأشارت إلى أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أظهر أعلى معدل للتنفيذ، بنسبة 67 في المائة، وأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أظهرت أدنى معدل للتنفيذ، إذ بلغ 24 في المائة.

(1) تضم الكيانات الخاضعة لاختصاص الأمانة، الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

16 - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في المجلد الثاني، أبلغت اللجنة بأنه بالنسبة للسنة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022، تم تقييم 19 توصية (46 في المائة) من بين 41 توصية من توصيات الفترة السابقة، على أنها قد نُفذت بالكامل.

17 - وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. ومع ذلك، يساور اللجنة القلق إزاء وجود عدة توصيات مضى عليها أكثر من ثماني سنوات. وتدعو اللجنة الإدارة إما إلى تنفيذ تلك التوصيات على وجه السرعة أو إلى أن يقوم المجلس بإغلاقها.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

18 - أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن أنشطته A/77/278 (Part I)/Add.1، إلى أن "الاتجاهات الطويلة الأجل تُبين أن أكثر من 90 في المائة من توصيات المكتب تنفذ في نهاية المطاف". ووفقا للتقرير المرحلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2022 تظهر الاتجاهات الطويلة الأجل أن أقل من 0,5 في المائة من توصيات المكتب لم تُقبل، وأن حوالي 1 في المائة فقط من توصيات المكتب أُغلقت باعتبارها توصيات غير منقّذة، وقبلت الإدارة المسؤولية عن عدم التصدي للمخاطر الأساسية. وأشارت الإدارة إلى أنه بالنسبة للتوصيات الصادرة قبل عام 2020، تم تنفيذ 96 في المائة منها، أو اتُخذت تدابير تصحيحية بديلة مقبولة. وبالنسبة لتلك التوصيات الصادرة في عامي 2020 و 2021، نُفذت نسبة 76 في المائة منها؛ وبالنسبة للتوصيات الصادرة في عام 2022، جرى بالفعل تنفيذ 28 في المائة منها.

19 - ورغم أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية والإدارة يؤكدان أن معدل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية مرتفع، فإن اللجنة تشير إلى أنها في الفقرة 22 من تقريرها لعام 2022 (A/77/273) دعت الإدارة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إغلاق التوصيات المعلقة البالغ عددها 60 توصية اعتبارا من عام 2017 في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2023 واتخاذ خطوات لتقليل عدد التوصيات المعلقة التي مضى عليها أكثر من أربع سنوات أو تجنبها. ووجهت اللجنة انتباه لجنة الإدارة إلى هذه المسألة وتابعت مع الإدارة حالة تنفيذ هذه التوصية.

20 - وقدمت الإدارة معلومات إضافية إلى اللجنة تبين انخفاضا في عدد التوصيات المعلقة بين عامي 2013 و 2017، من 60 إلى 51 توصية، في أيار/مايو 2023. وفي الوقت نفسه، كانت هناك 50 توصية إضافية معلقة لعام 2018، مما رفع عدد التوصيات المعلقة لأكثر من أربع سنوات إلى 101 توصية.

21 - وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن آخر بيان لتقرير الرقابة الداخلية الذي تلقتة اللجنة يبين أن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أضيف إلى بيان الرقابة الداخلية بوصفه مجالا جديدا توجد فيه فرصة للتحسين، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات في حينها.

22 - وبينما تواصل اللجنة الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه لجنة الإدارة في كفاءة تنفيذ الإدارة لتوصيات الهيئات الرقابية، فإنها ترى أنه يلزم عمل المزيد لمعالجة التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة.

23 - وبالنظر إلى المخاطر المرتبطة بتأخر تنفيذ التوصيات، فإن اللجنة تواصل دعوة لجنة الإدارة وأيضا الإدارة إلى إغلاق التوصيات المعلقة البالغ عددها 101 توصية على وجه السرعة، واتخاذ خطوات لتقليل أو تجنب عدد التوصيات المعلقة التي مضى عليها أكثر من أربع سنوات.

24 - وتوصي اللجنة بأن يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم سياسته بشأن التوصيات المعلقة منذ أمد طويل بغية تحليل السبب الجذري لبقاء بعض التوصيات دون تنفيذ لفترة طويلة.

وحدة التفتيش المشتركة

25 - أشارت وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها السنوي لعام 2022 وبرنامج عملها لعام 2023 (A/76/34)، إلى أن متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة في الفترة بين عامي 2014 و 2021 فيما يتعلق بالتقارير والملاحظات على نطاق المنظومة التي تغطي عدة منظمات قد ارتفع (73 في المائة في الفترة 2014-2021 مقارنة بنسبة 73 في المائة في الفترة 2013-2020). ولاحظت الوحدة أيضاً أنه خلال الفترة نفسها، بلغ معدل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقارير والمذكرات على نطاق المنظومة 77,57 في المائة، وهو تحسن طفيف عن المعدل البالغ 76 في المائة المبلغ عنه في الفترة 2013-2020.

26 - وبالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة، استمر متوسط معدل القبول دون تغيير عن نسبة 73 في المائة المبلغ عنها للفترة 2013-2020. وظل متوسط معدل التنفيذ مرتفعاً أيضاً، إذ بلغ 82 في المائة، وهو أعلى من المتوسط على نطاق المنظومة.

27 - وتواصل اللجنة الترحيب بالجهود التي تبذلها الإدارة في التنفيذ السريع لتوصيات الوحدة.

28 - واستعرضت اللجنة تحليل اتجاهات متوسط قبول توصيات الوحدة بالنسبة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص الأمانة العامة. وفي تقريرها السنوي لعام 2021 (A/76/270)، وبينما أثنت اللجنة على الإدارة لجهودها التي أدت إلى قبول وتنفيذ توصيات الوحدة بمعدل أعلى من المتوسط، فإن اللجنة أعربت عن قلقها إزاء انخفاض معدل القبول من جانب الكيانات الواقعة ضمن اختصاص الأمانة العامة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة). وأوصت اللجنة فيما بعد بأن تستعرض وحدة التفتيش المشتركة والأمانة العامة والكيانات المعنية السبب الجذري لانخفاض معدلات قبول وتنفيذ تلك الكيانات للتوصيات.

29 - وفي الفقرتين 29 و 30 من تقريرها لعام 2022 (A/77/273)، أحاطت اللجنة علماً بالمبادرات التي طرحها أصحاب المصلحة لمعالجة توصيات اللجنة. وبينما ترحب اللجنة بهذه المبادرات، فإنها واصلت في الفقرة 32 من ذلك التقرير تأكيد أهمية توصيات الوحدة وقيمتها بالنسبة للمنظمة، وأبدت تطلعها إلى تحسين معدلات قبول وتنفيذ توصيات الوحدة.

30 - ولاحظت اللجنة أن أداء كيانات مثل الأمانة العامة كان جيداً باستمرار فيما يتعلق بمعدلات القبول والتنفيذ على السواء، بينما أظهر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحسناً كبيراً. وتلاحظ اللجنة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤئل الأمم المتحدة لا يزالان بحاجة إلى تحقيق مزيد من التحسينات، وتدعو لجنة الإدارة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة قيام هذين الكيانين بتنفيذ توصيات الوحدة على وجه السرعة.

باء - فعالية أنشطة المراجعة والتحقيق والتفتيش والتقييم التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكفاءتها وأثرها

31 - تتولى اللجنة، بموجب اختصاصاتها، مسؤولية إسداء المشورة إلى الجمعية العامة بشأن جوانب الرقابة الداخلية (القرار 275/61، المرفق، الفقرات 2 (ج) إلى (ه)). وواصلت اللجنة، في إطار اضطلاعها بهذه الولاية، ممارستها المعتادة المتمثلة في الاجتماع بوكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية وغيره من كبار موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أثناء دوراتها. وتركزت المناقشات على خطة عمل المكتب وتنفيذ الميزانية، وعلى الاستنتاجات الهامة التي أفاد بها المكتب، والقيود التشغيلية (إن وجدت)، وشغل الوظائف، وحالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المكتب، بما فيها التوصيات البالغة الأهمية، وتعزيز وظيفة التحقيقات.

32 - وخلال الفترة الحالية، وإصّلت اللجنة تركيز تقييمها على ما يلي: (أ) التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي القائم على المخاطر، وفعالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقياس الأداء؛ و (ب) جودة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأثرها؛ و (ج) المسائل المرتبطة بشعبة التحقيقات؛ و (د) دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. واستمر إجراء هذا التقييم على خلفية أولويات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المشار إليها في الفقرة 6 من تقرير اللجنة المعنون "الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022" (A/76/81).

فعالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقياس الأداء

التقييم الخارجي للجودة

33 - لاحظت اللجنة، في الفقرة 63 من تقريرها لعام 2015 (A/70/284)، أنه في حين أن الشعب الثلاث التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أجرت جميعها استعراضات من قبل الأقران في السنوات الأخيرة، فإن اللجنة ليست على علم بإجراء أي استعراضات رسمية بشكل منهجي لعمل المكتب ككل وعلاقات العمل بين الشعب. وبناء على ذلك، أوصت اللجنة، في الفقرة 65 من التقرير نفسه، بإجراء استعراض كلي شامل للمكتب، بولاية تنفيذ قوية من أجل تعزيز وتبسيط عمليات الشعب الثلاث وهيكلها في مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

34 - وأبلغت اللجنة بأن التقييم الخارجي لشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أُنجز وأن التقرير تضمن 22 توصية. ووفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، تقع 12 توصية في إطار المسؤولية المباشرة للمكتب وتغطي مسائل مثل توزيع الموظفين، والاحتياجات من الموظفين (بما في ذلك قدرات الاستدلال الرقمي الجنائي) وضمان الجودة. وتستلزم التوصيات الـ 10 المتبقية تعاوناً مع منظمات أخرى.

35 - وبالنسبة لعام 2023، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن التركيز فيما يتعلق بمعالجة نتائج التقييم الخارجي للجودة لشعبة التحقيقات ينصب على (أ) الاحتياجات من الموارد؛ و (ب) تحسين عملية ضمان الجودة؛ و (ج) وإعادة توجيه عمل وحدة الأدلة العدلية الرقمية؛ و (د) معالجة التحقيقات المتصلة بالحماية من الانتقام (المبلغين عن المخالفات).

36 - وفيما يتعلق بالتوصيات الـ 10 المذكورة أعلاه، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه يعمل مع كيانات الأمانة العامة المعنية (مثل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ ومكتب الشؤون القانونية: المكتب التنفيذي للأمين العام؛ ومكتب الأخلاقيات) لمعالجة تلك التوصيات التي تستلزم

إدخال تغييرات على السياسة التنظيمية، وأعباء الإثبات، وبيئة المخاطر (بما في ذلك إحالة الحالات التي تشمل أنواعاً معينة من التحقيقات الاستباقية لموظفي الأمانة العامة والحماية من الانتقام).

37 - وتؤكد اللجنة أهمية التنفيذ الفوري لتوصيات التقييم الخارجي للجودة. وتدعو اللجنة مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى التعجيل بتنفيذ التوصيات المقبولة المنبثقة عن التقييم الخارجي للجودة لشعبة التحقيقات.

38 - وأبلغت اللجنة بأن تقييم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات جارٍ وأن من المقرر أن يبدأ تقييم شعبة التفتيش والتقييم في عام 2024. وذكرت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية أنها ستقوم، لدى اكتمال التقييمات الثلاثة في نهاية المطاف، بطلب تمويل لإجراء الاستعراض الكلي الشامل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

39 - وترحب اللجنة بالجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء استعراض كلي شامل للمكتب، وتشجع المكتب على ضمان أخذ المسائل المدرجة في الفقرة 65 من تقرير اللجنة لعام 2015 (A/70/284) في الحسبان أثناء الاستعراض.

مقاييس أداء مكتب خدمات الرقابة الداخلية

40 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تابعت اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالة مقاييس أدائه. وأكد المكتب من جديد أنه يرصد أربعة أبعاد، هي: الأثر؛ والعلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ والعمليات الداخلية (الاقتصاد والكفاءة والفعالية)؛ والقدرة الداخلية. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه يواصل رصد أدائه من خلال مجموعة من آليات الإبلاغ الخارجية والداخلية، وأن مؤشرات الأداء الرئيسية تُبلغ إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين عن طريق ما يلي: (أ) الخطة البرنامجية (الميزانية العادية)؛ و (ب) أداء ميزانية حساب الدعم؛ و (ج) التقارير السنوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (الجزءان الأول والثاني)؛ و (د) التقرير المرحلي السنوي الذي يركز على أثر التوصيات (الاتجاهات ومجالات التركيز) ويتضمن لوحة متابعة جديدة لحالة التوصية. ويؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الرصد الداخلي يسرته عناصر من قبيل السجل المتكامل لقياس الإنتاج، والمؤشرات الخاصة بكل شعبة، وأنشطة الرصد المستمر من خلال تحليلات البيانات المعززة ولوحات المتابعة، وغير ذلك من مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل اتفاقات أداء فرادى الموظفين وخطط العمل.

41 - وتكرر اللجنة تأكيد ملاحظتها السابقة بأن المقاييس المختلفة التي يستخدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لقياس أدائه الداخلي والخارجي لا تشكل مجموعة مبسطة من المقاييس التي يمكن استخدامها من سنة إلى أخرى لمقارنة أدائه وتفسير تحليل الاتجاهات. ولذلك، تكرر اللجنة تأكيد توصيتها السابقة بأن يستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقاييس أدائه العديدة وأن يحدد المقاييس المهمة والدائمة التي ستكون مفيدة للغاية لأصحاب المصلحة في تقييم فعالية المكتب. وتعزز اللجنة مواصلة العمل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذه المسألة.

حالة الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية

42 - لا تزال اللجنة ترى أن حالة الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية تفرض مخاطر كبيرة. وتترك اللجنة أن هناك عدة عوامل أثرت على ملء الوظائف في الوقت المناسب في الفترة 2022-2023

في الأمانة العامة كلها. وفي أعقاب تسوية هذه العوامل، أبلغت اللجنة بأن التوظيف يسير بشكل جدي وأنه في 31 أيار/مايو 2023، بلغ المعدل العام للشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية 18,6 في المائة، وهو يقارب نفس المستوى الذي كان عليه في العام السابق. وأبلغت اللجنة أيضا بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات سجلت معدل شغور أقل نسبيا، بلغ 13,9 في المائة، في حين لا تزال شعبة التحقيقات تسجل أعلى معدل للشغور، حيث بلغت نسبته 26,9 في المائة.

43 - ومعدل الشغور بوجه عام، وفي شعبة التحقيقات بوجه خاص، مرتفع للغاية، ويعرض المنظمة لعدة مخاطر. وتكرر اللجنة تأكيد توصياتها السابقة بأن يعالج مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسألة مستويات الشواغر على سبيل الأولوية.

44 - وأشارت اللجنة إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتزم التعيين في حدود الاعتماد المتعلق بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية، في حين أكد المراقب المالي أن معدل الشواغر المدرج في الميزانية ينبغي ألا يشكل عائقا أمام قيامفرادى المديرين بالتعيين إلا عند تنفيذ تدابير خاصة. وتوصي اللجنة بأن يلتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التوجيه من المراقب المالي بشأن ما إذا كان بإمكان المكتب شغل جميع الوظائف، أو ما إذا كان يتعين عليه رصد اعتماد لمعدل الشواغر المدرج في الميزانية.

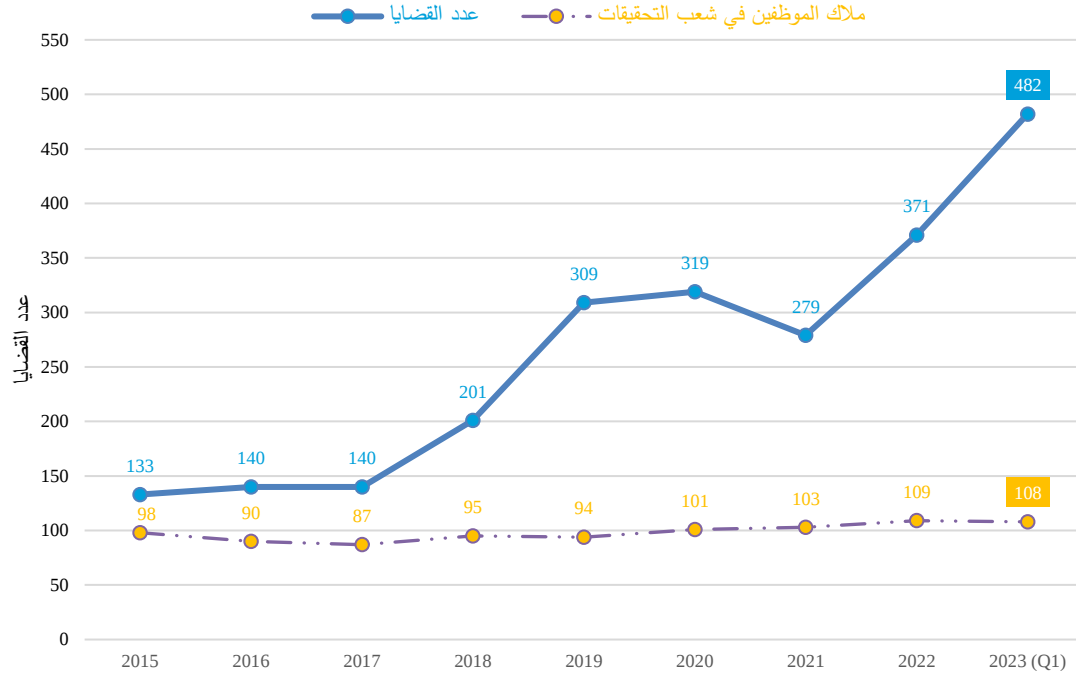
فعالية وظيفة التحقيقات

45 - واصلت اللجنة دراسة بعض المؤشرات التي يستخدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك حسن التوقيت في إنجاز التحقيقات والإحالات لقياس فعالية وظيفة التحقيقات. ويشكل حسن التوقيت في إنجاز أعمال الرقابة (في هذه الحالة، التحقيقات) عنصرا أساسيا من عناصر نظام المساءلة الفعال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة بكبار المسؤولين في كل من المقر بنيويورك وفي بعثة لحفظ السلام. وطوال المناقشات، كان طول الفترة الزمنية لإجراء التحقيقات وعدد القضايا المحالة إلى الإدارة شاغلين رئيسيين.

46 - وواصلت اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية متابعة بعض مؤشرات أدائه وأبلغت بأن متوسط وقت الإنجاز واصل التحسن تحسنا طفيفا من 12,77 شهرا في عام 2021 إلى 11,97 شهرا في 30 حزيران/يونيه 2022 (كان أطول وقت إنجاز في السنوات الثماني الماضية 13,8 شهرا في عام 2015). ومن ناحية أخرى، ارتفع متوسط عمر القضايا ارتفاعا طفيفا من 8,1 أشهر في عام 2021 إلى 8,8 أشهر في 30 حزيران/يونيه 2022، وكان أطول متوسط عمر (10 أشهر) في عام 2015. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ازداد عدد القضايا زيادة كبيرة من 133 قضية في عام 2015 إلى 279 قضية في عام 2021 وإلى 371 قضية في 30 حزيران/يونيه 2022. وفي الربع الأول من عام 2023، يبلغ هذا العدد الآن 482 (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

الاتجاهات في عدد القضايا وملاك الموظفين المعتمد في شعب التحقيقات، للفترة 2015-2023
(في 31 آذار/مارس 2023)



47 - وتذكر اللجنة بتوصيتها الواردة في الفقرة 69 من تقريرها لعام 2022 (A/77/273)، التي أشارت فيها إلى أن عدد القضايا قد ازداد ثلاثة أضعاف تقريبا من 133 قضية في عام 2015 إلى 371 قضية في حزيران/يونيه 2022، ومع ذلك فإن عدد الموظفين خلال فترة الثماني سنوات لم يزد إلا بمقدار 10 وظائف فقط، من 98 وظيفة إلى 108 وظائف. وتلاحظ اللجنة أن هذا العدد استمر في النمو في عام 2023. وتكرر اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء الضغط الواقع على المحققين لإدارة عدد متزايد باستمرار من القضايا، وأثر إنجاز التحقيقات على حسن التوقيت. وتكرر اللجنة أيضا توصيتها بأن يستعرض مكتب الرقابة الداخلية احتياجات شعبة التحقيقات من الموارد في مواجهة احتياجات أصحاب المصلحة فيها، بغية وضع خطة لزيادة تخفيض الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات.

48 - وأبلغت اللجنة بأن ما يزيد قليلا على ثلث الشكاوى التي يتلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحال إلى الإدارة في المتوسط. ووفقا لما ذكره مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تلقى المكتب في عام 2022 ما مجموعه 1 368 تقريرا عن سوء سلوك، حقق المكتب في 367 من المسائل المبلغ عنها (27 في المائة)، وأحال المكتب 555 مسألة (41 في المائة) إلى كيانات أخرى. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن زيادة التقارير المقدمة إلى المكتب قد أدت أيضا إلى إحالة القضايا إلى موظفين مسؤولين بشكل ملائم ومتناسب.

49 - وردا على القلق الذي أعرب عنه بعض المديرين من أنهم لا يتوافر لديهم دائما العدد اللازم من القدرات أو الخبرات اللازمة لمعالجة القضايا المحالة إليهم، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه يواصل، بالتعاون مع مكتب الموارد البشرية، تنظيم دورات تدريبية على السلوكيات المحظورة لتجهيز

الموظفين للعمل في أفرقة تقصي الحقائق التي يعقدها الموظفون المسؤولون. ويُدرَج المشاركون في هذا التدريب في قائمة مكتب الموارد البشرية للأفراد الذين يمكن للموظفين المسؤولين اللجوء إليهم للتحقيق في المسائل التي يحيلها إليهم مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

50 - وتلاحظ اللجنة التقدم الذي يحرزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة أن يكون لدى المديرين الذين تحال إليهم القضايا القدرة على معالجتها. ولمعالجة شواغل بعض الموظفين المسؤولين الذين تحال إليهم القضايا، ومع ملاحظة أن الإحالات تشكل جزءاً من السياسة العامة للمنظمة ونهجها في التحقيق في سوء السلوك ومعالجته، توصي اللجنة بأن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية مزيداً من التدريب فضلاً عن مزيد من التوعية لكي يبدد هذه المشاعر.

دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

51 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية متابعة التقدم الذي يحرزه المكتب في تعميم خطة عام 2030 في جميع عملياته. وأبلغت اللجنة بأن منهجية تخطيط العمل السنوي القائمة على المخاطر التي يتبعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تتطلب من الأفرقة تحديد الفرص المتاحة في جميع المهام لتعميم تقييم المسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه في حين أن الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يُقدم في المناطق الأكثر احتياجاً والمجالات ذات الميزة النسبية، فإن الأمانة العامة ليست في أفضل وضع يمكنها من تقديم المزيد من الدعم اللازم لتسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. بيد أن المكتب أشار إلى أنه عندما يُقدّم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فإن هذا الدعم يكون ذا نوعية جيدة بشكل عام ويتمشى بصورة جيدة مع أولويات التنمية الوطنية.

52 - وترحب اللجنة بالجهد الذي تبذله المنظمة بوجه عام، بما فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوجه خاص، لمعالجة المسائل المرتبطة بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة. وستواصل اللجنة متابعة هذه المسألة.

جيم - مكتب الأخلاقيات

53 - وافقت الجمعية العامة، في الفقرة 65 من قرارها 278/77، على ولاية جديدة للجنة تهدف إلى "تعزيز استقلالية مكتب الأخلاقيات بشأن العرض المباشر للتقرير السنوي الذي يقدمه المكتب إلى الجمعية العامة، وبشأن تعزيز دور اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في تدعيم إطار المساءلة". وترحب اللجنة بهذا القرار.

54 - وتتشاور اللجنة مع أصحاب المصلحة وستقترح أي تغييرات محتملة في اختصاصات اللجنة قد يتعين إدخالها للامتثال لقرار الجمعية العامة.

دال - إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

55 - تنص اختصاصات اللجنة (انظر قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق، الفقرتان 2 (و) و (ز)) على أن تتولى اللجنة مسؤولية إساءة المشورة إلى الجمعية العامة بخصوص جودة إجراءات إدارة المخاطر وفعاليتها بوجه عام، وبخصوص أوجه القصور في إطار الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة.

الإدارة المركزية للمخاطر

56 - أشارت اللجنة منذ فترة طويلة إلى أن الإدارة المركزية للمخاطر أداة إدارية متكاملة وهامة للمنظمة. وشددت اللجنة على أن اهتمام الإدارة العليا ضروري من أجل مواصلة القيادة النشطة لجهود الإدارة المركزية للمخاطر لكفالة أن يصبح تحديد المخاطر وإدارتها طريقتين نمطيتين لممارسة الأعمال على نطاق المنظمة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت اللجنة متابعة التقدم المحرز مع الإدارة لجعل الإدارة المركزية للمخاطر أداة إدارية تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظمة.

57 - وقامت اللجنة بزيارة لجنة إقليمية وبعثة لحفظ السلام للحصول على انطباعات مباشرة عن تطبيق الإدارة المركزية للمخاطر في المكاتب خارج المقر. ولاحظت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. وفي كل من اللجنة الإقليمية والبعثة الميدانية اللتين تمت زيارتهما، كان هناك تقدير لعملية الإدارة المركزية للمخاطر وأداة الإدارة المركزية للمخاطر في نظام أوموجا (فورتونا، Fortuna) التي تم نشرها. ولوحظ أن الأداة مفيدة، لأنها تتوقع المخاطر في المستقبل، وتصف الضوابط القائمة، وتتضمن خيارات التخفيف لمعالجة المخاطر المتبقية. وبناء على طلب اللجنة، قدمت الإدارة إلى اللجنة عرضاً توضيحياً عن فورتونا.

58 - وتواصل اللجنة تشجيع المنظمة على التشديد على أن الإدارة المركزية للمخاطر هي أداة لتعزيز النتائج، وتواصل أيضاً تشجيع المنظمة على محاولة توثيق الفوائد التي تجلبها الإدارة المركزية للمخاطر للمنظمة. وتثني اللجنة على الإدارة لما بذلته من جهود لتطوير أداة فورتونا (التي من شأنها أن تساعد في توثيق تلك الفوائد) وتدعو الإدارة إلى التعجيل بنشر النظام (فورتونا) في جميع الكيانات الـ 57 المشاركة في عملية الإدارة المركزية للمخاطر.

59 - وتشير اللجنة إلى الفقرة 32 من تقريرها لعام 2020 (A/75/293)، التي أبلغت فيها الإدارة اللجنة بأنها ستواصل معاملة سجل المخاطر بوصفه وثيقة حية قابلة للتعديل، وأنه سيتم إجراء تحديثات منتظمة نتيجة للتغييرات التي تطرأ على طبيعة المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها المنظمة. وأبلغت الإدارة اللجنة في الفقرة 38 من تقريرها لعام 2022 (A/77/273) أنها تعكف حالياً على تنقيح سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة من خلال تقييم للمخاطر تقرر إجراؤه خلال النصف الثاني من عام 2022. وأبلغت اللجنة منذ ذلك الحين بأن سجل المخاطر المنقح على وشك الانتهاء وسيصدر قريباً.

60 - وتقر اللجنة بالموقف السابق للإدارة بأن سجل المخاطر وثيقة حية قابلة للتعديل. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بوضع الصيغة النهائية لسجل المخاطر المنقح وتشجع الاستعراضات الجارية على مراعاة المخاطر الناشئة.

61 - وتابعت اللجنة مع الإدارة خطط معالجة المخاطر والتخفيف من حدتها فيما يتعلق بالمخاطر المحددة في سجل المخاطر لعام 2020، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالشركاء المنفذين. وعقب الموافقة على سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة في تموز/يوليه 2020، وضع المسؤولون عن إدارة المخاطر، بدعم من الأفرقة العاملة لمعالجة المخاطر، خططا مفصلة لمعالجة المخاطر والتصدي لها مع اتخاذ تدابير تصحيحية محددة، وافقت عليها لجنة الإدارة في نيسان/أبريل 2021.

62 - وفيما يتعلق بإدماج الإدارة المركزية للمخاطر على مستوى الكيانات، أشارت اللجنة إلى أنه تم اختيار 57 كيانا، بناء على حجم التعرض للمخاطر والولاية والعمليات، يجري فيها وضع الصيغة النهائية

لسجلات المخاطر وخطط معالجتها بحلول نهاية عام 2023. ووفقاً للإدارة، فإن 45 كياناً (79 في المائة) قد أكملت منذ ذلك الحين سجلاتها الخاصة بالمخاطر، وهي بصدد وضع وتنفيذ خططها لمعالجة المخاطر. ومن المتوقع أن تستكمل معظم الكيانات الـ 12 المتبقية سجلات المخاطر الخاصة بها بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023.

63 - وتنوّه اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالمنظمة. وتدرك اللجنة أنه لم يتم وضع جميع خطط معالجة المخاطر والتصدي لها على مستوى الكيانات. وتعتقد اللجنة أيضاً أن تحديد المخاطر بدون وضع خطط معالجة واستجابة فورية أو كافية ينطوي على إمكانية جعل الإدارة المركزية للمخاطر غير فعالة. وفي سياق إدماج الإدارة المركزية للمخاطر على مستوى الكيانات، تدعو اللجنة الإدارة إلى كفاية الإسراع بوضع وتنفيذ خطط التخفيف.

64 - ورحبت اللجنة في الفقرة 48 من تقريرها لعام 2022 (A/77/273) بجهود الإدارة لتطوير نظام فورتونا وشجعت على استخدام الأداة على مستوى الكيانات وعلى المستوى العام. وتابعت اللجنة مع الإدارة حالة تنفيذ تلك التوصية وأبلغت بأن الإدارة تعمل عن كثب مع جهات التنسيق المعنية بالإدارة المركزية للمخاطر في الكيانات في نقل سجلاتها الورقية للمخاطر إلى وحدة برامجية للإدارة المركزية للمخاطر. ووفقاً للإدارة، انتقلت 7 كيانات حتى الآن إلى النظام وتُبذل جهود لتمكين الكيانات الـ 38 المتبقية التي لديها سجلات مخاطر مستحدثة من أن تحذو حذوها.

65 - وتلقت اللجنة، خلال دورتيها الثانية والستين والثالثة والستين، إحاطات من الإدارة بشأن التقارير المرحلية عن نظام المساءلة في المنظمة. وفي التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/67/714)، أشارت الإدارة إلى التقدم المحرز في تنفيذ نظام المساءلة، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر ووضع إطار مفاهيمي للإدارة القائمة على النتائج. وفي سياق تعريف الإدارة القائمة على النتائج، أشار في الفقرة 68 من التقرير نفسه إلى أنه "يُنظر إلى الإدارة القائمة على النتائج على أنها نهج متكامل يقصد به كفاية توجيه العمليات والنواتج والخدمات في المنظمة لتحقيق النتائج" وأنه "في إطار هذه الاستراتيجية، تسترشد عمليات التخطيط والميزنة والرصد والإبلاغ في الأمانة العامة بالنتائج (الإنجازات والنواتج المتوقعة)".

66 - وخلال الدورة الثالثة والستين، تابعت اللجنة مع الإدارة التقدم المحرز في تنفيذ نظام المساءلة، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر ومبادرات الإدارة القائمة على النتائج. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته الإدارة في معالجة هذه المسائل، بما في ذلك "الإدماج التدريجي للإدارة المركزية للمخاطر في عملية الميزنة والتخطيط الاستراتيجي".

67 - وتنوّه اللجنة بهذه المبادرات الرامية إلى إدماج عناصر الإدارة المركزية للمخاطر في نظام إدارة الأداء، وتعتقد أن ذلك سيؤدي إلى عملية أكثر فعالية لتحقيق النتائج. وستواصل اللجنة رصد الجهود التي تبذلها الإدارة لإدماج هذا التقدم وتعزيز النتائج.

بيان الرقابة الداخلية

68 - فيما يتعلق ببيان الرقابة الداخلية، لا تزال اللجنة تتلقى معلومات مستكملة من الإدارة بصورة منتظمة. ويلاحظ أن الإدارة، تعتبر تعزيز إطار الرقابة الداخلية على نطاق الأمانة العامة عنصر تمكين

أساسياً لتنفيذ مبادرة الأمين العام للإصلاح الإداري، وخاصة في ضوء التغيير الكبير في نموذج عمل الأمانة العامة المستمد من إطار تفويض السلطة المعزز. وعلى النحو المشار إليه في التقارير السابقة للجنة، يشكل بيان الرقابة الداخلية وثيقة من وثائق المساءلة العامة تصف فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المنظمة. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام وقّع مؤخراً البيان الثالث للرقابة الداخلية بهدف توفير ضمانات معقولة للدول الأعضاء بشأن فعالية وكفاءة تنفيذ الأنشطة المقررة، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للإطار التنظيمي.

69 - وكانت اللجنة قد اهتمت في تقاريرها السابقة بموثوقية استبيان التقييم التي يشكل الأساس لإعداد البيان المتعلق بتقرير الرقابة الداخلية. وأبلغت اللجنة، خلال زيارتها الميدانية، بأن موضوع طول بيان استبيان الرقابة الداخلية، بوصفه عامل خطر من شأنه أن يجعل العملية برمتها غير فعالة، لا يزال يثار. وتابعت اللجنة مع الإدارة هذه المسائل في دورتها الثالثة والستين. وأشارت الإدارة إلى أنه جرت زيادة اختصار بيان استبيان الرقابة الداخلية منذ ذلك الحين استجابة للتوصية السابقة للجنة.

70 - وترحب اللجنة بهذه التحسينات التي أدخلت على إعداد بيان الرقابة الداخلية. وتشجع اللجنة الإدارة على مواصلة البحث عن أي فرص إضافية لتنقيح الاستبيان من أجل التصدي للتحديات المذكورة أعلاه.

مواءمة بيان الرقابة الداخلية وعملية الإدارة المركزية للمخاطر

71 - أبلغت اللجنة بأنه كجزء من مبادرة استعراض وتبسيط آليات الإدارة المتصلة بإطار المساءلة، تواصل الإدارة تقييم مدى مواءمة الإدارة المركزية للمخاطر مع إجراءات الرقابة الداخلية. وأشار إلى أن أحد مجالات التركيز الرئيسية يتمثل في تحديد إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية التي تخفف من المخاطر العالية جدا الواردة بالتفصيل في سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة، بهدف إدماج إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية تلك في بيان عمليات الرقابة الداخلية بشكل أفضل.

72 - وعلاوة على ذلك، ومع بدء العمل بنظام فورتونا وتحسين التكامل بين إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية، تلقت اللجنة تأكيدات بأن فريق الإدارة المركزية للمخاطر يعمل عن كثب مع فريق الرقابة الداخلية على إدماج وتوحيد نفس إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية المسجلة في سجلات مخاطر الكيانات.

73 - وترحب اللجنة بهذه المبادرات التي ستواصل تحسين وتعزيز نظام المساءلة في المنظمة.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

74 - وفقاً لما لوحظ سابقاً، تعد مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين المخاطر البالغة الأهمية التي تواجهها المنظمة. وأشارت اللجنة، في الفقرة 49 من تقريرها لعام 2022 (A/77/273)، إلى أن مجلس مراجعي الحسابات قد أثار قضايا تتعلق، على سبيل المثال، بالنهج المجزأ للتصدي لتحديات الأمن السيبراني، وانخفاض معدلات إكمال التدريب الإلزامي، وعدم وجود خطة للتعافي من الكوارث لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسية. وفضلاً عن ذلك، أقرت الإدارة العليا بأن "المنظمة تقتصر حالياً على خطة استثمار متفق عليها تعكس نتائج التحليل الدقيق لاحتياجات المنظمة في المستقبل من المعدات والبرامجيات، والطرق البديلة لتلبية هذه الاحتياجات والموارد اللازمة لتنفيذ الاحتياجات والنهج المتفق عليها" (المرجع نفسه، الفقرة 50).

75 - وبناء على ذلك، أبدت اللجنة، في الفقرة 51 من تقريرها لعام 2022 (A/77/273)، الملاحظة التالية:

على الرغم من أن المنظمة اعتمدت بعض خطط التخفيف من حدة المخاطر لتلبية احتياجات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، فإن اللجنة تعتقد أن هذه مسائل ملحة يلزمها المزيد من الاهتمام والاستعراض الإداريين بغية تحديث خطط الحد من المخاطر في هذه المجالات. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض دراسة الكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن تستخدم بمزيد من الكفاءة الموارد الحالية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، فضلاً عن استعراض الاحتياجات من الموارد اللازمة لوضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أساس سليم للمستقبل.

76 - وبعد المتابعة، أبلغت اللجنة بالمبادرات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة بعض المسائل المشار إليها أعلاه. ونوهت الإدارة إلى أنه يجري الاضطلاع بحملات توعية وتدريب في مجال الأمن السيبراني لتعزيز السلوك الواعي بالأمن، وأنه بعد إنجاز دورة الأمم المتحدة للتوعية بأمن المعلومات (الأساسية)، سيطلب من جميع الموظفين اجتياز تقييم على أساس سنوي.

77 - وأشارت الإدارة إلى أنه قد أنجز بنجاح في شباط/فبراير 2023 تمرين على استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث يهدف إلى تحديد مجالات الضعف المحتملة، التي يمكن أن تحول دون استمرار تشغيل وظائف أداء العمل ونظم المعلومات والبيانات في حالة وقوع كارثة في أحد مراكز البيانات الرئيسية.

78 - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات واستراتيجيتها، أبلغت اللجنة بأنه تم توسيع عضوية الهيئات المعنية بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل ممثلين من المكاتب الفنية، وبأن اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يشترك في رئاستها وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ووكيل الأمين العام للدعم العملي، تجتمع دورياً لمناقشة الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمتها مع الأهداف العامة للمنظمة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن التقرير الحالي عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد وضع من خلال عملية تشاورية وشاملة، وعُقدت اجتماعات للأفرقة العاملة وأجريت مشاورات ثنائية لمناقشة القدرات والدروس المستفادة والتحديات والمخاطر.

79 - وتلاحظ اللجنة التقدم المحرز في إدارة المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتدعو اللجنة الإدارة إلى معالجة المسائل المتعلقة بتخفيف مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وضع خطة للاستثمار الرأسمالي على سبيل الأولوية.

هاء - الموارد البشرية

80 - في سياق الإدارة المركزية للمخاطر، تعتبر عمليات الموارد البشرية أحد مجالات المخاطر الحرجة في المنظمة. وبما أن عدم البحث عن الموظفين المؤهلين وتوظيفهم والاحتفاظ بهم يعتبر أحد محركات هذا الخطر الشديد، فقد استمعت اللجنة من الإدارة عن كيفية معالجة هذا الخطر.

81 - وفيما يتعلق بالبحث عن الموظفين المؤهلين وتوظيفهم والاحتفاظ بهم، أبلغت اللجنة بأنه تم اتخاذ عدة مبادرات للتصدي لهذا الخطر. وتشمل هذه التدابير ما يلي: (أ) العمل مع الدول الأعضاء في البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو غير الممثلة؛ و (ب) زيادة عدد مبادرات التوعية (بما في ذلك المبادرات الافتراضية عبر الإنترنت)؛ و (ج) إنشاء مواقع للعمل الوظيفي؛ و (د) تشجيع برنامج الفنيين الشباب.

82 - وفيما يتعلق بطول الوقت الذي يستغرقه التعيين والارتفاع المزمّن في معدلات الشواغر في مكاتب مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أبلغت اللجنة بأن الإدارة بصدد الشروع في عملية اختيار جديدة ستركز على التقييمات واختناقات التوظيف. ولوحظ أن من الممكن أن تكون هناك صلة بين ارتفاع معدلات الشواغر وتحديات الصحة العقلية التي يواجهها الموظفون.

83 - ولزيادة التأكيد على الطابع الحرج لمخاطر عمليات الموارد البشرية، ناقش الممثلون في الاجتماع السابع للجان المراجعة والرقابة التحديات التي تواجه القوة العاملة في المستقبل. وفي هذا السياق، نظر الاجتماع في التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في مكان العمل وأثر الصحة العقلية على تكاليف التأمين والتكاليف الأخرى المرتبطة بها.

84 - وفيما يتعلق بالقوة العاملة في المستقبل، أبلغت اللجنة بأن مجلساً للتنفيذ متعدد التخصصات ومتعدد الوكالات، يرأسه الأمين العام المساعد للموارد البشرية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، يقود عملية تنفيذ الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تتولى جهة رائدة عالمية تنفيذ الاستراتيجية وتنسيقها. وقد أدمج هذا العمل إدماجاً تاماً في ولاية منتدى الصحة والسلامة المهنيين في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التي تهدف إلى صياغة نهج متسق وكي على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جميع جوانب السلامة والأمن، والدعم النفسي الاجتماعي، والصحة، والموارد البشرية، والدعم الإداري.

85 - وفيما يتعلق باستراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في مكان العمل وأثر الصحة العقلية على تكاليف التأمين، أبلغت اللجنة بأن وحدة النقش المشتركة تجري استعراضاً لهذه المسألة. وأشارت الإدارة إلى أنها تعترّ منتظر الانتظار الانتهاء من استعراض وحدة النقش المشتركة قبل الشروع في مسار العمل التالي.

86 - وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة للتصدي لهذا الخطر الحرج. وفيما يتعلق بارتفاع معدلات الشغور في بعض المكاتب، توصي اللجنة بأن تستكشف الإدارة إمكانية وجود صلة بين ارتفاع معدلات الشواغر والصحة العقلية للموظفين وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه المسألة. وتخطط اللجنة لاستعراض هذه المسألة في دوراتها القادمة.

واو - تقديم التقارير المالية

87 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة مناقشات مع مجلس مراجعي الحسابات، ووكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والمراقب المالي بشأن مسائل تتعلق بتقديم التقارير المالية. وشملت المسائل التي نوقشت ما يلي: (أ) البيان عن الرقابة الداخلية؛ و (ب) الغش والغش المفترض؛ و (ج) حالة خطة الحد من المخاطر لإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية والشركاء المنفذين؛ و (د) التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ و (هـ) المسائل والاتجاهات المبينة بوضوح في البيانات المالية للمنظمة وفي تقارير مجلس مراجعي الحسابات. وبما أنه تم تناول بيان الرقابة الداخلية في الفرع ثالثاً-دال أعلاه، فإن هذه المناقشة ستركز على المجالات الأربعة المتبقية.

الغش والغش المفترض

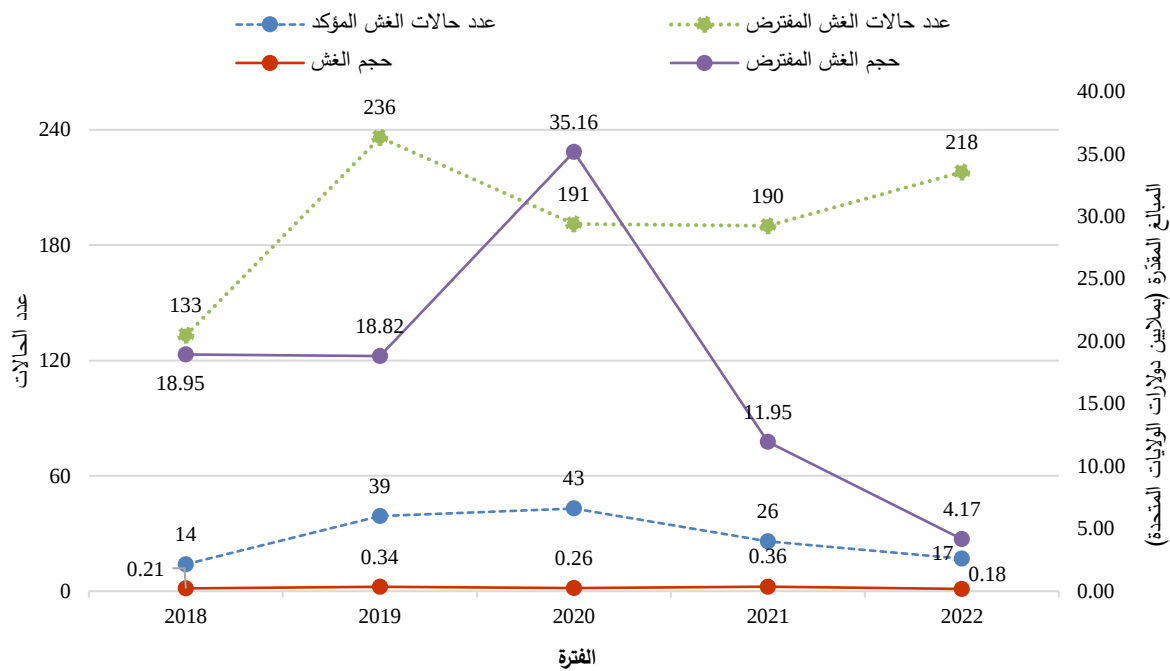
88 - فيما يتعلق بالغش والغش المفترض، قدمت الإدارة موجزاً لعدد حالات الغش والغش المفترض والمبالغ المقدرة (وفقاً لما أبلغت عنه الكيانات) منذ عام 2018، فيما يتعلق بالمجلد الأول (الميزانية العادية). ودرست اللجنة الاتجاهات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن هذه المسألة. وأظهرت الاتجاهات عدداً

أكبر من القضايا في البعثات الميدانية (المجلد الثاني (عمليات حفظ السلام)) مقارنة بالمجلد الأول. وأشار المجلس في تقريره الحالي (A/78/5) (المجلد الأول)) إلى أن "عملية الإبلاغ عن الغش والغش المفترض قد تحسنت وأنه أُبلغ عن معظم الحالات في الوقت المناسب باستثناء ثماني حالات".

89 - وظل اتجاه الغش المفترض المبلغ عنه مرتفعاً منذ عام 2018. وفي الفقرة 79 من تقريرها لعام 2021 (A/76/270)، عُرِى ارتفاع مستوى الغش والغش المفترض المبلغ عنهما إلى عوامل مثل إصدار المبادئ التوجيهية لمكافحة الغش، وتقديم التقارير الدورية من المكاتب المعنية، والتنسيق الوثيق بين تلك المكاتب. ومن ناحية أخرى، بلغ مستوى الغش المؤكد ذروته في عام 2020 لكنه انخفض منذ ذلك الحين. ولا تزال القيمة المقدرة للغش المفترض والغش المؤكد تتجه نحو الانخفاض (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

اتجاهات الغش والغش المفترض للفترة 2018-2022



ملاحظة: لأغراض الفترة المشمولة بالتقرير، تم الجمع بين دورتي المجلد الأول والمجلد الثاني لتعكس الاتجاهات العامة.

90 - وتشير اللجنة إلى تحسن في الإبلاغ عن قضايا الغش والغش المفترض. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الانخفاض في حالات الغش المؤكدة في السنوات الأخيرة يتزامن مع إصدار دليل مكافحة الغش والفساد. وتؤكد اللجنة مواصلة تفعيل دليل مكافحة الغش والفساد. وستواصل اللجنة رصد هذا الاتجاه.

91 - وفي تقريره (A/78/5 (Vol. I)، أفاد مجلس مراجعي الحسابات بأن 99 حالة غش مفترض كانت لا تزال معلقة أو قيد التحقيق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتعتقد اللجنة أن التأخير في التحقيق في حالات الغش المفترض يشكل خطراً يتعين تخفيف حدته على نحو كافٍ. ولذلك توصي اللجنة بأن تسعى الإدارة، بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلى التحقيق في هذه الحالات على وجه السرعة لزيادة المساءلة في المنظمة.

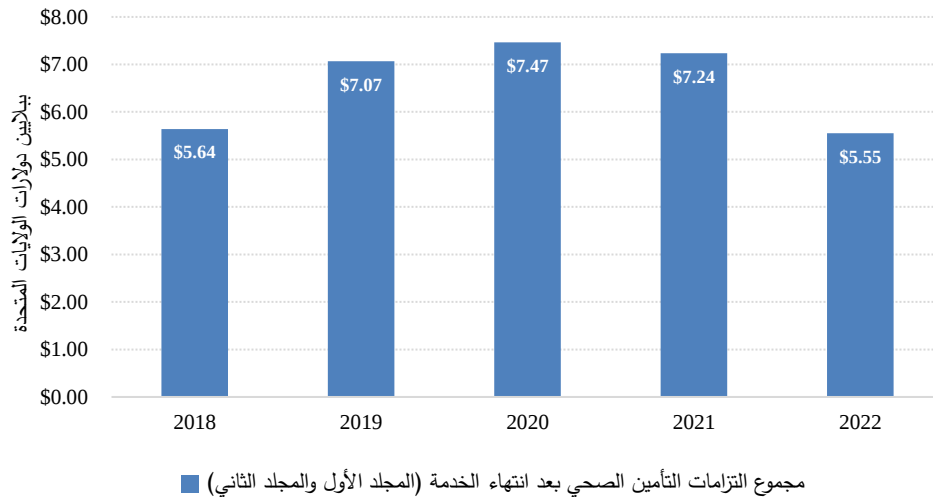
التزامات نهاية الخدمة

92 - فيما يتعلق بالتزامات نهاية الخدمة، تذكر اللجنة بتعليقاتها وتوصياتها السابقة (انظر A/63/328 و A/69/304)، التي أهابت فيها اللجنة بالجمعية العامة أن تثبت فيما إذا كان سيجري تمويل الالتزامات، وكيفية ذلك، وإلى أي مدى. وعلاوة على ذلك، واصلت الإدارة، خلال المناقشات التي أجرتها اللجنة مع شتى المكاتب، اعتبار مسألة الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين، ولا سيما التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة شاغلاً رئيسياً.

93 - ووفقاً لتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/78/5 (Vol. I))، بلغت التزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (المجلدان الأول والثاني) ذروتها في عام 2020 وظلت آخذة في الانخفاض منذ ذلك الحين. وفي عام 2022، انخفضت الالتزامات بنسبة 23,3 في المائة، من 7,24 بلايين دولار تم الإبلاغ عنها في عام 2021 إلى 5,55 بلايين دولار (انظر الشكل الرابع). ووفقاً لما ذكرته الإدارة، فإن التغيرات في هذه الالتزامات تعزى إلى زيادة في معدل الخصم، تقابلها جزئياً زيادة في الاتجاهات الأولية لتكاليف الرعاية الصحية.

الشكل الرابع

الاتجاهات في مجموع التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للفترة 2018-2022



94 - وتشير اللجنة إلى الاتجاه التنازلي الأخير للالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ولا تزال اللجنة تدرك أن هذا الاتجاه ينبغي ألا يُخفي حقيقة أن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تشكل مسؤولية وخطراً كبيراً، وترى اللجنة أن الجمعية العامة قد ترغب في إعادة النظر في هذه المسألة.

زاي - التنسيق بين الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة

95 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة، بالإضافة إلى اجتماعاتها الدورية المقررة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع الهيئات الرقابية الأخرى، مثل وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، من خلال لجناتها المعنية بعمليات مراجعة الحسابات. وأبلغت اللجنة بأن الحوار أتاح إمكانية

تبادل وجهات النظر بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، وأتاح فرصة قيمة للتعاون بين الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة.

96 - وواصلت اللجنة التماس تعليقات من الهيئات الرقابية الثلاث، التي أكدت كل واحدة منها في تعليقاتها على آليات التنسيق القائمة، بما في ذلك تبادل برامج عملها. وفي اجتماعات منفصلة مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشارت اللجنة إلى العلاقة الإيجابية التي تعززت بعقد اجتماعات تنسيقية ثلاثية بين الهيئات الرقابية وتبادل خطط عمل كل منها تفادياً للازدواجية.

97 - ولا تزال اللجنة ترى أن هذا التنسيق يوفر منصة قيمة لإتاحة المزيد من فرص التعاون. ومع ذلك، تعتقد اللجنة أنه ينبغي للهيئات الرقابية أن تتعاون وتنسق فيما بينها لا لتفادي الازدواجية فحسب، ولكن، على نحو أكثر إلحاحاً، لتفادي أي ثغرات في الرقابة أو مخاطر كبيرة.

98 - واستضافت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2022 الاجتماع السابع لممثلي لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة. وحضر الاجتماع ما مجموعه 32 ممثلاً عن 23 لجنة من لجان الرقابة التابعة لمنظمات ضمن إطار الأمانة العامة، والصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة.

99 - وخلال الاجتماع، استؤنفَت المناقشات بشأن التحديات المشتركة والممارسات الجيدة المحتمل تحديدها في عمل وتصرفات لجان الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وركز المشاركون على ما يلي: (أ) استراتيجيات الصحة العقلية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في سياق رأس المال البشري في منظومة الأمم المتحدة والقوة العاملة في المستقبل؛ و (ب) الأحداث الأخيرة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ و (ج) اتساق وممارسات الأمانات التنفيذية الداعمة للجان الرقابة؛ و (د) كيفية إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة مخاطر الأطراف الثالثة؛ و (هـ) مواصلة المناقشات بشأن دور الهيئات الرقابية فيما يتعلق بالمبادرة البيئية والاجتماعية والإدارية كعنصر من عناصر خطة عام 2030.

100 - وبعد اختتام الاجتماع، اتفق المشاركون على إحالة ملاحظاتهم المبينة أعلاه إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأبرز الأمين العام في الخطاب الذي يتضمن رده التقدم الذي أحرزته المنظمة في هذا الصدد.

حاء - التعاون والتواصل

101 - تعيد اللجنة بأنها حظيت بتعاون جيد، أثناء اضطلاعها بمسؤولياتها، من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وموظفي الإدارة في الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وأُتيحت للجنة إمكانية الاتصال على النحو المناسب بالموظفين والاطلاع على الوثائق والمعلومات اللازمة للقيام بعملها. ويسرُّ اللجنة أن تعيد بأنها تواصل العمل عن كثب مع وحدة التفتيش المشتركة واللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات. وتتطلع اللجنة إلى استمرار التعاون مع الكيانات التي تتفاعل معها بغية الاضطلاع بمسؤولياتها في حينها، على النحو المنصوص عليه في اختصاصاتها.

رابعا - الاستنتاج

102 - تقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، في سياق اختصاصاتها، الملاحظات والتعليقات والتوصيات المذكورة أعلاه بالصيغة التي وردت في الفقرات 10 و 13 و 17 و 22 و 23 و 24 و 27 و 30 و 37 و 39 و 41 و 43 و 44 و 47 و 50 و 52 و 54 و 58 و 60 و 63 و 67 و 70 و 73 و 79 و 86 و 90 و 91 و 94 و 97 لكي تنتظر فيها الجمعية العامة.

المرفق الأول

حالة تنفيذ توصيات اللجنة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عالجت اللجنة مسائل عديدة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ توصيات هيئات الرقابة، والإدارة المركزية للمخاطر، والأمن السيبراني، والبيان المتعلق بالرقابة الداخلية، وعمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والإبلاغ المالي. وتتابع اللجنة تنفيذ توصياتها في إطار بندٍ عاديٍّ من بنود جدول أعمالها في كل دورة. وتتصل بعض التوصيات الهامة التي قدمتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير (أب/أغسطس 2021 - تموز/يوليه 2022) بما يلي:

- (أ) ضرورة أن تضاعف الإدارة جهودها لزيادة تحسين معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛
- (ب) ضرورة قيام لجنة الإدارة، بالتشاور مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتنفيذ التوصيات المعلقة البالغ عددها 60 توصية من عام 2017 في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2023، واتخاذ خطوات لتقليل عدد التوصيات المعلقة التي مضى عليها أكثر من أربع سنوات أو تجنبها؛
- (ج) ضرورة إجراء حوار بين وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الإدارة وبعض كيانات الأمانة العامة لتحديد سبل تحسين المعدل المنخفض لقبول الكيانات المعنية لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة؛
- (د) ضرورة قيام الإدارة بإدارة المخاطر المتعلقة بإدارة الشركاء المنفذين إدارة فعالة عن طريق تحديث الخطط الحالية للتخفيف من حدة المخاطر، بما يتسق مع توصية مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في التقارير المقدمة من كل منهما؛
- (هـ) ضرورة أن تواصل الإدارة جهودها الرامية إلى جعل الإدارة المركزية للمخاطر أداة مفيدة للتقييم واتخاذ القرارات مما سيساعد المنظمة على تحديد المخاطر المرتبطة ببيئة سريعة التغير والتصدي لها على نحو فعال؛
- (و) ضرورة أن يستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقاييس أدائه العديدة وأن يحدد المقاييس المهمة التي ستكون مفيدة للغاية لأصحاب المصلحة في تقييم فعالية المكتب؛
- (ز) ضرورة أن يعالج مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسألة مستويات الشواغل على سبيل الأولوية؛
- (ح) ضرورة أن تكفل الإدارة تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية في الوقت المناسب للتخفيف من المخاطر الجسيمة التي تواجهها المنظمة؛
- (ط) ضرورة أن تضع الإدارة الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
- (ي) ضرورة أن يستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية احتياجات شعبة التحقيقات من الموارد مقابل احتياجات أصحاب المصلحة فيها بغية وضع خطة لزيادة تخفيض متوسط الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات وإدارة الحالات؛
- (ك) ضرورة أن تنتظر الجمعية العامة في استراتيجيات بديلة لتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للتخفيف من حدة هذه المخاطر التي تتزايد باستمرار.

المرفق الثاني

خطة عمل اللجنة للفترة من 1 آب/أغسطس 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024

الدورة	مجال التركيز الرئيسي	النظر في تقرير اللجنة على الصعيد الحكومي الدولي
الرابعة والستون	استعراض خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2024 في ضوء خطط عمل الهيئات الرقابية الأخرى	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الربع الأول من عام 2024
	الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة الثامنة والسبعين المستأنفة
	الآثار التشغيلية المترتبة على المسائل والاتجاهات الواردة في البيانات المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات؛	
	التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية، بما في ذلك استضافة اجتماع تنسيقي للجان الرقابة	
	انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لعام 2024	
الخامسة والستون	حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة الثامنة والسبعين المستأنفة
	تقرير اللجنة عن ميزانية حساب الدعم لمكتب خدمات الرقابة الداخلية	
	استعراض الإدارة المركزية للمخاطر وإطار الرقابة الداخلية في المنظمة	
السادسة والستون	الآثار العملية المترتبة على المسائل والاتجاهات الواردة في البيانات المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الربع الثاني من عام 2024
	الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025	الجمعية العامة، الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والسبعين
	النظر في الجوانب ذات الصلة من برنامج عمل مكتب الأخلاقيات	
	التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية	
	المشاريع التحويلية والمسائل الناشئة الأخرى	
السابعة والستون	إعداد التقرير السنوي للجنة	الجمعية العامة، الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والسبعين
	استعراض الإدارة المركزية للمخاطر وإطار الرقابة الداخلية في المنظمة	
	حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية	
	التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية	